Domaine	**Sciences économiques**	
Chef de projet	محمد الأمين وليد طالب	Taleb. med amine walid@univ-oeb.dz
Membres	بوسمينة أمال	
	قلادي نظيرة	
	سرارمة مريم	
	برحايلي أحلام	
	بوكحيل نسيم	

Intitulé

دور النظام الجبائي الجزائري في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أم البواقي

Problématique

يلعب النظام الجبائي دورا هاما في اقتصاديات الدول، ويعد الإطار الفعلي لتجسيد السياسة الجبائية. ففي ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، تسعى معظم الدول لجذب أكبر قدر ممكن من التدفقات المالية، خاصة الاستثمارات منها، مستخدمة في ذلك مجموعة من الوسائل أهمها السياسة الجبائية، وذلك لتأثيرها على قرار المستثمر من جهة ولأهميتها في جذبه من جهة أخرى. وتنفذ السياسة الجبائية ضمن نظام جبائي معين، يناسب الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها. ويعد التحفيز الجبائي من أحد أهم أدوات السياسة الجبائية، من خلال التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمارات، فتلجأ معظم الدول لإتباع سياسة التحفيز الجبائي لتوفير الجو المناسب للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

فالاستثمارات مورد جبائي فعّال لميزانية الدولة إلى جانب النفط، ولكن الجزائر لم تول اهتمام لذلك إلا بعد وقوعها في أزمة النفط عام 1986م. فإلى غاية سنة 1987م، كان النظام الجبائي الجزائري لا يساير مختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية آنذاك، غير أنه بعد سنة 1987م عرف النظام الجبائي الجزائري عدة إصلاحات، ومن بينها الإصلاح الجبائي سنة 1992م، والذي جاء بعدّة تعديلات، وكان الهدف الرئيسي لهذا الإصلاح هو إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

ومن بين القطاعات التي تساهم في الجباية العادية، نجد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فلقد أدركت الجزائر كغيرها من الدول النامية أهمية هذا القطاع، وأولته أهمية خاصة. وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال تأثيرها في عدة متغيرات اقتصادية، سواء في توفير مناصب شغل وبالتالي الحد من البطالة، أو الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، خلق قيمة مضافة وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات. ولقد منحت الجزائر عدة تحفيزات جبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إنشائها لتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وأيضا خلال فترة الاستغلال من أجل استمرارية هذه المؤسسات ولدعم تنافسيتها. كما تجسدت سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر منذ سنة 1963م بصدور أول قانون للاستثمار، ثم جاء قانون 1966م، 1982م، 1988، 1993م، 2001م، 2006م وقانون 2016م. فقوانين الاستثمار عبارة عن أدوات تستعمل لخدمة التخطيط الاقتصادي، كما أن تطبيقها في الواقع يحتاج لجملة من النصوص والإجراءات الإدارية. وقد أعطت الدولة سلطة تسيير الحوافز الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجملة من المؤسسات، والمتمثلة في: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وقد ساهمت هذه المؤسسات في زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمثلا خلال السداسي الأول من سنة 2016 كان عدد المؤسسات التابعة للصندوق الوطني للتأمين على البطالة 135373مؤسسة، أما المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فكان عددها يقدر بـ 364445. مؤسسة، أما المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فقدر عددها بـ 769648مؤسسة.

بناءا على ما سبق فإن هذه الدراسة تحاول تقديم عناصر إجابة للمشكلة الجوهرية التالية:

ما مدى مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟

و يتفرع هذا السؤال الرئيسي إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ما مفهوم النظام الجبائي وفيما تتمثل أسسه؛

ماهي دوافع وأهداف الاصلاح الجبائي الجزائري لسنة 1992؟

ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

فيما تتمثل التحفيزات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

هل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع زيادة التحفيزات الجبائية الممنوحة لها؟

ما مدى مساهمة النظام الجبائي الجزائري في دعم المؤسسات التابعة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية أم البواقي؟